مصطلح وجه الكلام عند الفرّاء في كتابه معاني القرآن

The term “face of speech” at Al-Farra’ in his book “The Meanings of the Qur’an.”

د. جاسم طه أحمد
أستاذ مساعد
كلية التربية الأساسية– قسم اللغة العربية

Dr. Jassim Taha Ahmed
Assistant professor
College of Basic Education-Department of Arabic Language

Jasimtaha74@gmail.com

تاريخ الاستلام ٢٠٢٣/٧/١٢ **تاريخ القبول** ٢٠٢٣/٨/٢٣

الكلمات المفتاحية: النحو، المرفوع، المنصوب، التركيب، إجماع

Keywords: syntax, noun, noun, syntax, consensus

الملخص

مصطلح "وجه الكلام" يطلق عادةً في عبارات المتقدمين من علماء اللغة والنحو والتفسير، ويراد به الوجه الأسمى والاختيار الأولى في تركيبٍ ما، وذلك عند تعدد الأقوال في المسألة الواحدة، وهو تعدد مقبول يقف أمامه، إجماع القرّاء في القراءة القرآنية المشهورة على وجه بعينه مثلاً، أو عدم مطابقة المعنى لجميع تلك الأوجه، فيبرز منها وجهٌ يكون هو المختار. وإن كان الباقي من الأوجه لا يعدم الصحة. وفي بحثنا هذا تناولنا المصطلح المذكور عند الفرّاء في كتابه معاني القرآن، وهو العالم الثقة البارع في علوم اللغة والتفسير، لنقف على آرائه في تلك المسائل التي جعلها وجهاً للكلام، ومدى تأثيرها على أقوال اللاحقين من العلماء، ومدى دقة اختياراته في تلك الأقوال وانسجامها مع المعنى المراد. فالتأليف والتصنيف النحوي كان في بداياته ولإنعدم الصواب إن قلنا هي مرحلة تأسيس، لهذا كانت أقواله بمثابة حُجج بنى عليها المتأخرون آراءهم، ونهل منها العلماء علماً غزيراً، ولم يغفل رحمه الله أثر القراءات، وأهميتها في تحديد الوجه فضلاً عن وقوفه عند النص القرآني، والتزام القراءات القرآنية المشهورة.

Abstract

The term “face of speech” is usually used in the phrases of advanced scholars of language, grammar, and interpretation, and it means the supreme aspect and the first choice in a composition, when there is a multiplicity of sayings in one issue, and it is an acceptable multiplicity that stands before it, the consensus of the readers in the famous Quranic reading on a specific aspect, for example. , or the meaning does not match all of these aspects, so a face emerges from it that is the chosen one. Although the rest of the facets are not unhealthy. In our research, we dealt with the term mentioned by Al-Farra’ in his book, The Meanings of the Qur’an, and he is the confident and skilled scholar in the sciences of linguistics and interpretation, so that we can stand on his views on those issues that he made a face of speech, and the extent of their impact on the sayings of later scholars, and the extent of the accuracy of his choices in those sayings and their consistency with the meaning The intended. Authorship and grammatical classification was in its infancy, and it is not right to say that it is a foundation stage. That is why his sayings were arguments on which later scholars built their opinions, and scholars learned from them abundant knowledge. famous.

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين.

أما بعد، فالمصطلح النحوي يشكل قيمة كبيرة في الدرس النحوي، ولاسيما عند علماء اللغة المتقدمين، إذ يغلب على كتاباتهم إطلاق مصطلحات تعد مفاتيح في فهم عباراتهم من جهة، وبيان البناء الفكري الذي كانوا عليه من جهة أُخرى، وفي بحثنا هذا نقف أمام عالم جليل، وشخصية فكرية عظيمة وهو الفرّاء: أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ)، العالم المتقن والحجة في علوم اللغة، يرجع إليه الفضل في إرساء قواعد النحو العربي عامة، والنحو الكوفي خاصة، فبرع في علوم اللغة وعرضها بإتقان وثقة كبيرة، ومن خلال قراءة لكتابه (معاني القرآن) لفت انتباهي مصطلح "وجه الكلام"، إذ تكرر في كتابه بشكل يلفت الانتباه، وبعد مراجعة له وجدته قد تكرر في (ست وثلاثين) موضعاً، شمل مسائل في الاسم والفعل والحرف. ومن هنا جاءت تسمية البحث بعنوان "مصطلح وجه الكلام عند الفرّاء في كتابه معاني القرآن".

ولم يكن هذا المصطلح حكراً عليه (رحمه الله)، بل وجدته عند غيره من العلماء، كسيبويه، والمبرد، والنحاس، ومكي ابن أبي طالب القيسي، وغيرهم من العلماء. ولما كان البحث محدداً بصفحات معلومة، آثرتُ الاقتصار على مسائل الاسم من المسائل المذكورة. وكان تقسيمي له على وفق ما اختاره الفرّاء وجهاً للكلام بالرفع والنصب والجر، وهي الحالات الإعرابية التي تعتري الاسم، وبدأتُ بما ورد وتكرر عنده أكثر من غيره. وفي كل مسألة من تلكم المسائل أبدأ بعرض قول الفرّاء في المسألة مع الآية القرآنية الكريمة، ومن ثمَّ أعرض أقوال العلماء على هذه المسألة، لنرى بعد ذلك مدى الاتفاق معه (رحمه الله)، والأثر الذي خلّفه رأيه في أقوالهم وهو الإمام الحجة كما قدّمنا.

وشملت مراجع البحث كتب النحو مثل: الكتاب لسيبويه، وكتب معاني القرآن، مثل: معاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآني وإعرابه للزجاج، وكتب التفسير، مثل: تفسير الكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان، وغيرها من الكتب.

وكل ما في هذا العمل من صواب فهو من توفيق الله تعالى ومَنِّهِ، وما كان فيه من نقص وخلل فمن نفسي التي جبلت على النقص، والكمال لله تعالى وحده. سبحان ربك ربّ العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمدُ لله ربّ العالمين.

توطئة:

مصطلح وجه الكلام يطلق عادةً في عبارات المتقدمين من علماء اللغة والنحو والتفسير وغيرها، ويراد به الوجه الأسمى والاختيار الأولى في تركيبٍ ما، وذلك عند تعدد الأقوال في المسألة الواحدة، وهو تعدد مقبول لكن يقف أمامه إجماع القرّاء على وجه بعينه مع احتمال التركيب وجهاً آخر لا يعدم الصحة.

ومن خلال بحثنا عن دراسات سابقة تناولت المصطلح المذكور عند الفرّاء، عثرنا على دراسة في هذا المجال، وهي "مصطلح وجه الكلام عند سيبويه والفرّاء، تنظير، وتقعيد، ودلالة" للدكتور طه شداد حمد رمضان العبيدي، كلية الآداب، جامعة الأنبار، وقد تناول البحث هذا المصطلح عند العالمين المذكورين، بشكل عام، ودون التعرض للمسائل جميعاً، فضلاً عن عدّه المسائل الواردة في كتاب معاني القرآن للفرّاء (تسعة وعشرين) مسألة، تناول فيها في دراسته (خمسة) مسائل فقط، وبعد الجرد لمسائل مصطلح الكلام تبيّن أن عدد تلك المسائل بلغ (ستا ثلاثين) مسألة. لذا عمدنا في بحثنا هذا إلى ترك المسائل الخمس المدروسة عند صاحب البحث، والاكتفاء بالإشارة إليها.

ومما لا يخفى أن البحث قد تناول عالماً جليلاً، تعد أقواله مرجعاً للعلماء في اللغة والتفسير، فهو المقدم عليها زمناً وفكراً نحوياً، فالنحو والتأليف في بداياته، وفي أقواله كانت حجة بنى عليها المتأخرون أقوالهم، تارة بالإشارة وأخرى بعدمها فدائماً، ما نرى أقوالاً تنسب لغيره من المتأخرين، والحق إنها من آرائه (رحمه الله)، فينسب الفضل لغيره وهو قد برع به، وهذا ما يميز هذا البحث بتناوله أقوال الفرّاء، ذات قيمة علمية ودقة كبيرة، قالها بما يمتلكه من أدوات بسيطة، ساعده فيها ذهنه النحوي المتقد.

أولاً: الرفع

نذكر هنا الآيات القرآنية التي اختارها الفرّاء في حالة الرفع:

ت	الآية	اسم السورة ورقم الآية	جزء وصفحة معاني القرآن
١	﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾	البقرة–١٧١	١٠٠/١
٢	﴿فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾	البقرة–١٧٨	١٠٩/١
٣	﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾	البقرة–١٩٧	١١٩/١
٤	﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾	آل عمران–١٣	١٩٢/١
٥	﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾	فصلت–١٧	٢٤١/١
٦	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾	المائدة–٣٨	٢٤٢/١
٧	﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾	الأعراف–٨	٣٧٣/١
٨	﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾	التوبة–٤٠	٤٣٨/١
٩	﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾	يونس–٢٣	٤٦١/١
١٠	﴿عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾	المؤمنون–٩٢	٢٤١/٢

- قال الفراء: "وقوله تبارك وتعالى: ﴿فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ (البقرة–١٧٨) رفع ونصب جائز، وإنما كان الرفع فيه وجه الكلام، لأنها عامة فيمن فعل، ويراد بها مَن لم يفعل. فكأنه قال: فالأمر فيها على هذا، فيرفع–وينصب الفعل إذا كان أمراً عند الشيء يقع ليس بدائم مثل قولك للرجل: إذا أخذت في عملك فجد جداً وسيراً سيراً، نصبَ لأنك لم تنوِ به العموم فيصير كالشيء الواجب على مَن أتاه وفعله، ومثله قوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ (المائدة–٩٥)، ومثله في القرآن الكريم كثير، رفع كله لأنها عامة، فكأنه قال: مَن فعل هذا فعليه هذا"[1]، فاختار الفرّاء رحمه الله (الرفع) في (فاتباعٌ) وجعله وجهاً للكلام لأنه واقع في سياق الوجوب، وكذا جاء إعرابه

(١) معاني القرآن: ١٠٩/١.

بأنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: الواجب الاتباع، أو الأمر الاتباع[١]. قال النحاس[٢]: "وهو رفع بالابتداء، والتقدير: فعليه إتباعٌ بالمعروف"، وقد عرضه ابن عطية بشيء من التفصيل، فقال[٣]: "وهذا سبيل الواجبات، كقوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾ (البقرة-٢٢٩)، وأما المندوب إليه فيأتي منصوباً، كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ (محمد-٤)، وهذه الآية حض من الله تعالى على حسن الاقتضاء من الطالب وحسن القضاء من المؤدى".

ونص المعربون على جواز النصب فيه، في غير القرآن الكريم[٤]. قال الزجاج: "ولو كان في غير القرآن لجاز فاتباعاً بالمعروف وأداءً على معنى فليتبع اتباعاً ويؤد أداءً، ولكن الرفع أجود في العربية، وهو على ما في المصحف وإجماع القراء، فلا سبيل إلى غيره"[٥]. واعترض أبو حيان على تفسير ذلك بالواجبات، وقال رداً على كلام ابن عطية آنف الذكر: "ولا أدري هذه التفرقة بين الواجب والمندوب إلا ما ذكروا من أن الجملة الابتدائية أثبت وأكد من الجملة الفعلية في مثل قوله: ﴿قَالُواْ سَلَامًا﴾ (سورة هود-٦٩)، فيمكن أن يكون هذا الذي لحظه ابن عطية من هذا"[٦]، وهذا الذي نسب إلى ابن عطية هو قول الفرّاء رحمه الله، ولم يرد الكلام إليه، فضلاً عن تنبه الفرّاء إلى مسألة الدوام في تركيب الرفع بقوله: "فالأمر فيه على هذا، فيرفع. وينصب الفعل إذا كان أمراً عند الشيء يقع ليس بدائم". وهذا إظهار لغزارة علمه ورسوخ كعبه في توجيه آيات الذكر الحكيم، وبيان الوجه فيه.

- قال الفراء: "وقوله تعالى﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (آل عمران-١٣)، يعني النبي (ﷺ)، والمشركين يوم بدر فئة تقاتل قرئت بالرفع وهو وجه الكلام على معنى إحداهما تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة على الاستئناف كما قال الشاعر[٧]:

---

(١) =: معاني القرآن، الأخفش: ١٦٨/١؛ وجامع البيان في تأويل آي القرآن، الطبري: ٣٦٦/٣؛ ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٢٤٩/١؛ وإعراب القرآن، النحاس: ٩٢/١.

(٢) إعراب القرآن: ٩٢/١.

(٣) المحرر الوجيز: ٢٤٦/١.

(٤) =: معاني القرآن وإعرابه: ٢٤٩/١؛ وإعراب القرآن، النحاس: ٩٢/١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٢٤٩/١.

(٦) البحر المحيط: ١٥١/٢.

(٧) كثيرة عزة ديوانه : ٩٩

فَكنــتُ كَــذِي رِجلَــينِ رجــلٌ صــحيحة ورجــلٌ رَمــىَ فِيهــا الزَّمــانُ فَشــلتِ

ولو خفضت لكان جيداً ترده على حفض الأول، كأنك قلت: كذي رجلين: رجلٍ صحيحة ورجلٍ سقيمة، وكذلك يجوز خفض الفئة والأخرى على أول الكلام.

ولو قلت: "فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة" كان صواباً على قولك: التقتا مختلفتين. وقال الشاعر[١] في مثل ذلك مما يستأنف:

إِذَا مُتُ كَانَ النَّاسُ نِصْفَيْنِ شَامِتٍ وَآخَرَ مِثْنْ بِالَّذِي كُنْتَ أَفْعَلُ"[٢]

وقراءة الرفع هي للجمهور، وقراءة الجر هي للحسن ومجاهد[٣]. وكان عرض العلماء لهذين الوجهين متبايناً، فقد عرضهما الأخفش على الجواز[٤]، ومثله الزجاج[٥] بقوله: "الرفع والخفض جائزان جميعاً". وكذا جاء عرض النحاس لهما على الجواز دون ترجيح، فضلاً عن إضافة وجه آخر وهو النصب[٦]. وقد برز الأمر على التخصيص فيما بعد من عروض العلماء، فبدأ أغلبهم بعرض وجه الرفع ونسبة القراءة فيه للجمهور، وثنوا بعد ذلك بالقراءة الشاذة (الجر) وهذا دليل واضح على تقديم الوجه الأول وهو الرفع، وقد تنبه لهذا الفرّاء، وعدّه وجهاً للكلام.

- قال الفرّاء: "وقوله: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ (الأعراف–٨)، إن شئت رفعت الوزن بالحق، وهو وجه الكلام، وإن شئت رفعت الوزن بيومئذ، كأنك قلت: الوزن في يوم القيامة حقاً، فتنصب الحق وإن كانت فيه ألف ولام كما قال: فالحقُ والحقّ أقول الأولى منصوبة بغير أقول. والثانية بأقول"[٧]. قدّم الفرّاء الوجهين على المشيئة مع جعله وجه الكلام في إعراب الوزن مبتدأ والحق الخبر، وهذا لعمري اختيار العالم الحذق، وقد سار على هذا الاختيار عدد من العلماء[٨]. وعلى هذا فالتركيب مؤدٍ لمعنى "أن الوزن في ذلك

---

(١) يروى بدون نسبة، قال سيبويه سمعنا ممن يوثق بعربيته، الكتاب: ٧١/١.

(٢) معاني القرآن: ١٩٢/١.

(٣) =: إعراب القرآن، النحاس: ١٤٦/١.

(٤) معاني القرآن: ٢١٠/١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣٨١/١.

(٦) إعراب القرآن: ١٤٦/١.

(٧) معاني القرآن: ٣٧٣/١.

(٨) =: جامع البيان: ٣٠٩/١٢؛ وإعراب القرآن، النحاس: ٤٥/٢.

اليوم مقصور على الحق، يطابق الواقع مطابقة حقيقية لا فضل فيها أصلاً ولا يتجاوز الوزن في ذلك اليوم الحق إلى شيء من الباطل بزيادة ذرة ولا نقصان ولا ما دون ذلك"[١]، وهو المراد والله أعلم، في حين جعل قسم كبير من العلماء الخبر في (يومئذ)[٢]، قال المنتجب[٣]: "والوزن مبتدأ وخبره (يومئذٍ)، كما تقول: الخروج يوم السبت، والتنوين في (إذ) عوض مما حذف وهو ما كانت (إذ) تضاف إليه". وبهذا المعنى يكون المقصور إثبات حقيقة الوزن أنه يكون يومئذ. أي أن الوزن العدل حاصل يومئذ[٤]. فالحق صفة للوزن لا خبراً له على هذا التركيب.

- قال الفراء: "وقوله: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ﴾ (التوبة-٤٠)، فأوقع جعل على الكلمة، ثم قال: وكلمةُ الله هي العليا على الاستئناف، ولم ترد بالفعل...ويجوز: وكلمة الله هي العليا ولست أستحب ذلك لظهور الله تبارك وتعالى لأنه لو نصبها-والفعل فعله-كان أجود الكلام أن يقال: وكلمته هي العليا، ألا ترى أنك تقول: قد أعتق أبوك غلامه، ولا يكادون يقولون: أعتق أبوك غلام أبيك...والكناية وجه الكلام"[٥]. وقراءة (كملة الله هي العليا) بالنصب هي: للحسن ويعقوب[٦]، وقد تابع الفرّاء في تضعيف هذه القراءة عدد من العلماء[٧]. قال مكي[٨]: "كل القرّاء على رفع كلمة على الابتداء، وهو وجه الكلام، وأتم في المعنى، وقرأ الحسن ويعقوب الحضرمي بالنصب بـ(جعل) وفيه بعد من المعنى ومن الإعراب، أما المعنى فإن كلمة الله لم تزل عالية فيبعد نصبها لما في هذا من إبهام أنها صارت علية وحدث ذلك فيها، ولا يلزم ذلك في كلمة الذين كفروا لأنها لم تزل مجعولة كذلك سفلى بكفرهم، وأما امتناعه من الإعراب، فإنه يلزم ألا يظهر الاسم، وأن يقال وكلمته

---

(١) نظم الدرر: ٦٠/٧.

(٢) =: مشكل إعراب القرآن: ٢٨٢/١؛ والتبيان: ٥٥٧/١؛ والفريد: ١٤/٣؛ والبحر المحيط: ١٤/٥.

(٣) الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١٤/٣.

(٤) =: إرشاد العقل السليم: ١٩٩/٢؛ وفتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي: ٣٠٤/٤.

(٥) معاني القرآن: ٤٣٨/١.

(٦) =: مختصر شواذ القراءات، ٥٢.

(٧) =: مشكل إعراب القرآن: ٣٢٩/١؛ والتبيان: ٦٤٤/٢؛ والفريد: ٢٦٩/٣.

(٨) مشكل إعراب القرآن: ٣٢٩/١.

هي العليا، وإنما جاز إظهار الاسم في مثل هذا في الشعر، وقد أجازه قوم في الشعر وغيره، وفيه نظر، لقوله (وأخرجت الأرض أثقالها).

وما أدق هذا الكلام، وما أوجزه، فقد جاء تابعاً لما عرضه الفرّاء وألمح إليه، وفيه ردّ ثانٍ للمجيزين بقوله وفيه نظر، وقد جعل السمين يرد على هذه الإشارات مبرراً كل واحد منها وموجهاً إياها توجيهاً آخر[1]. وممن اعترض على تضعيف الفرّاء لقراءة النصب النحاس بقوله[2]: "وزعم الفرّاء أن هذا بعيد، قال: لأنك تقول: أعتق فلان غلام أبيه ولا تقول: غلام أبي فلان...قال أبو جعفر: الذي ذكره الفرّاء لا يشبه الآية ولكن يشبهها ما أنشده سيبويه[3]:

لَا أَرَى الْمَوْتُ يَسْبِقُ الْمَوْتُ شَيْءً نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

وهذا جيد حسن لأنه لا إشكال فيه، بل يقول النحويون الحذاق: إن في إعادة الذكر في مثل هذا فائدة، وهي أن فيه معنى التعظيم".

وقد استشهد المجيزون بقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۞ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ (الزلزلة-١-٢)، وذلك بذكر الأرض مرتين، والحقيقة أن اعتراض الفرّاء على قراءة النصب كانت يجري على ذكر الضمير دون الاسم الظاهر لفظ الجلالة (الله) وذلك بأن يكون الكلام: وكلمته هي العليا، كما صرح في ذلك عدد كبير من العلماء، فلما انتفى هذا التركيب بعدت هذه القراءة، والله أعلم، إذ إن وجه الكلام في مثل هذه الصور أن يذكر الضمير، كما هو التمثل عند الفرّاء: اعتق أبوك غلام أبيك بل الوجه أعتق أبوك غلامه.

قال الفرّاء: "وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُم﴾ (يونس-٢٣)، إن شئت جعلت الخبر البغي في قوله (على أنفسكم) ثم تنصب (متاع الحياة الدنيا) كقولك: متعةً في الحياة الدنيا، ويصلح الرفع ها هنا على الاستئناف، كما قال: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ﴾، أي ذلك (بلاغ)، وذلك (متاع الحياة الدنيا)، وإن شئت جعلت الخبر في المتاع، وهو وجه قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُم مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ثمة قراءتان في قوله تعالى

(١) الدر المصون: ٥٢/٦.

(٢) إعراب القرآن، النحاس: ١٢٠/٢.

(٣) الكتاب: ٦٢/١، والبيت لسواد بن عدي=: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي: ٣٧٨/١.

(متاع الحياة الدنيا) برفع متاع ونصبه فكل القرّاء السبعة على رفع متاع، إلا ما رواه حفص عن عاصم بنصبه[١]، وعلى هذا يتكون لدنيا ثلاثة تراكيب:

الأول: يكون خبر البغي: (على أنفسكم) وهنا تنصب (متاع) كما في قراءة حفص.

الثاني: أن يكون متاع كلاماً مستأنفاً، وهو خبر لمبتدأ محذوف.

الثالث: أن يكون خبر البغي هو متاع الحياة الدنيا.

والأخير عدّه الفرّاء وجهاً للكلام، كما مرَّ آنفاً. بمعنى أن يكون البغي على الأنفس: متاعُ الحياة الدنيا، لا يعدو أن يكون أكثر من ذلك، ولم يكن ثمة اتفاق لدى العلماء على وجه بعينه، بل جاءت أقوالهم متباينة في اختيار هذا التركيب والنص عليه أو جمعه مع غيره من الأوجه. فاختار قسم منهم الرفع في (متاعُ) على أنه خبر لمبتدأ محذوف[٢]، وتابع قسم آخر اختيار الفرّاء[٣]، وعرض قسم منهم احتمالية الوجوه دون اختيار[٤]، والذي جعله الفرّاء وجه الكلام، هو الاختيار والله أعلم، ليأتي بعد ذلك بقرون السمين الحلبي مؤكداً هذا الاختيار بقوله: "قرئ برفع (متاع) وفيه أوجه الأظهر خبر بغيكم"[٥].

- قال الفراء: "وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ (الجاثية-٣٢) برفع الساعة وهو وجه الكلام، وإن نصبتها فهو صواب، قرأ بذلك حمزة الزيات، وفي قراءة عبد الله "وإذا قيل أن وعد الله حق وإن الساعة لا ريب فيها، فقد عرفت الوجهين"[٦]. وكان اختياره رحمه الله تعالى جارياً على قراءة العامة، برفع الساعة، إلا حمزة فقد قرأ الساعة بالنصب[٧]. ووجه الكلام فيه أن تكون الساعة مبتدأ وما بعدها الخبر ويكون من باب عطف جملة على جملة، أو تكون الساعة معطوفة على محل إنّ وما عملت

(١) السبعة، ٣٢٥.

(٢) =: معاني القرآن، الأخفش: ٣٧١/١؛ والحجة للقراء السبعة: ٢٦٧/٤؛ والكشف والبيان: ١٩٣/١٤.

(٣) =: معاني القرآن وإعرابه: ١٤/٣؛ وإعراب القرآن، النحاس: ١٤٤/٢؛ ومشكل إعراب القرآن: ٣٤١/١.

(٤) =: الحجة في القراءات السبعة، ١٨١؛ والتبيان: ٦١٠/٢؛ والفريد: ٣٦٥/٣.

(٥) الدر المصون: ١٧٥/٦.

(٦) معاني القرآن: ٤٧/٣.

(٧) السبعة في القراءات، ٥٩٥.

فيه[1]. وأما قراءة النصب فقد عطفت (الساعة) فيها على اسم إن[2]. وثمة من يؤيد اختيار الفرّاء، قال الفارسي[3]: "قال أبو الحسن: الرفع أجود في المعنى، وفي كلام العرب، وأكثر إذا جاء بعد خبر إن اسم معطوف، أو صفة أن يرفع، قال: وقد قرئت نصباً وهي عربية، ويقوي ما ذهب إليه أبو الحسن، قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (الأعراف–١٢٨)، والعاقبة لم تقرأ فيما علمت إلا مرفوعة". وفي اختيار الرفع إبراز (للساعة) "التي هي مما وعد به، وهي محط الحكمة، فهي أعظم ما تعلق به الوعد (لا ريب فيه) بوجه من الوجوه لأنها محل إظهار الملك لما له الجلال والجمال"[4]، وهذا إثبات لرسوخ قدم الفرّاء في اختياراته، وإظهار لعقلية علمية متفتحة.

ثانياً: النصب نعرض في الآيات التي أختار فيها الفراء النصب وجعله وجهاً للكلام.

ت	الآية	اسم السورة ورقم الآية	جزء وصفحة معاني القرآن
١	﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾	البقرة–٢١٩	١٤١/١
٢	﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾	النساء–٨٨	١٦٣/١
٣	﴿مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾	البقرة–٢٣٦	١٤٥/١
٤	﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾	الأنعام–٩٤	٣٤٥/١
٥	﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ﴾	النحل–٦٢	١٠٧/٢
٦	﴿قُلْ يَوْمَ الْفَتْحِ﴾	سبأ–٢٩	٣٣٣/٢

- قال الفرّاء[5]: "وقوله ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ (البقرة–٢١٩)، وجه الكلام فيه النصب، يريد: قل ينفقون العفو، وهو فضل المال قد نسخته الزكاة"، وهي قراءة عامة القرّاء ما عدا أبا

(١) الحجة للقرّاء السبعة: ١٧٩/٦؛ ومشكل إعراب القرآن: ٦٦٣/٢؛ والتبيان: ١١٥٣/٢.
(٢) =: إعراب القرآن، النحاس: ١٠٢/٤؛ والكشف والتبيان: ٥٠/٢٤؛ والدر المصون: ٦٥٦/٩.
(٣) الحجة للقرّاء السبعة: ١٧٩/٦.
(٤) نظم الدرر: ١١٠/١٨.
(٥) معاني القرآن: ١٤١/١.

عمرو وحده فقد قرأ برفع العفو[١]. وقد أشار معربو القرآن الكريم إلى أن إعراب (العفو) متعلق بقوله تعالى (ماذا) إن جعلت (ذا) بمعنى الذي كان الاختيار الرفع، وجاز النصب، وإن جعلت ما وذا شيئاً واحداً كان الاختيار النصب والرفع جائز[٢]. قال النحاس[٣]: "وحكى النحويون ماذا تعلمت أنحواً أم شعراً؟ بالنصب والرفع على أنهما جيدان حسنان إلا أن التفسير في الآية يدل على النصب" وهذه متابعة واضحة لرأي الفرّاء باختياره النصب، ويؤيد هذا الاختيار أيضاً دلالة (العفو) في الآية الكريمة على الفضل والزيادة، بمعنى: أنفقوا الفضل[٤]. وقال الراغب[٥]: "أي ما يسهل إنفاقه"، وعلى هذا تكون (ما) و(ذا) اسماً واحداً في موضع نصب بـ (وينفقون)، لأن العفو جواب، وإعراب الجواب كإعراب السؤال[٦]. وهذا ما جعله الفرّاء وجهاً للكلام، إذ استقر عنده هذا المعنى، وما ترتب عليه من إعراب. وهو ما وافق المراد من الآية الكريمة، التي عليها إجماع القراءة.

- قال الفرّاء[٧]: "وقوله: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ﴾ (البقرة-٢٤٦)، جاءت أن في موضع، وأسقطت من آخر، فقال في موضع آخر: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ﴾ (الحديد-٨) ... فمن ألقى (أن) فالكلمة على جهة العربية التي لا علة فيها، والفعل في موضع نصب كقول الله (ﷻ): ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ﴾ (المعارج-٣٦)، وكقوله: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ﴾ (النساء-٨٨)، فهذا وجه الكلام في قولك: مالك؟ وما بالك؟ وما شأنك: أن تنصب فعلها إذا كان اسماً، وترفعه إذا كان فعلاً أوله الياء أو التاء أو النون أو الألف".

أثبت الفرّاء قاعدة عامة جرى عليها العلماء فيما بعده، وتناولوها بشيء من التفصيل، ومفاد هذه القاعدة، أن ما يقع في حيز (مالك) أو (ما شأنك) من الأسماء والأفعال يكون حقه

---

(١) =: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ١٨٢.

(٢) =: معاني القرآن وإعرابه: ٢٩٣/١؛ وإعراب القرآن: ١١١/١؛ ومعاني القراءات، الأزهري: ٢٠١/١؛ والحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه، ٩٦.

(٣) =: إعراب القرآن، النحاس: ١١١/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٢٩٣/١.

(٥) المفردات، ٥٧٤.

(٦) =: التبيان: ١٧٦/١؛ والكتاب الفريد، المنتجب الهمذاني: ٥٠٥/١.

(٧) معاني القرآن: ١٦٣/١.

النصب إذا كان اسماً، والرفع إن كان فعلاً ولم يبين رحمه الله جهة النصب في الاسم، ليظهر لنا فيما بعد أن النصب فيه على جهتين، إحداهما: النصب على الحال من الضمير في "لكم" وهذا مذهب البصريين(١). قال سيبويه(٢): "هذا باب ما ينتصب لأنه حال، صار فيها المسؤول والمسؤول عنه وذلك قولك: ما شأنك قائماً، وما شأن زيد قائماً، وما لأخيك قائماً. فهذا حال قد صار فيه، وانتصب بقولك: ما شأنك كما ينتصب قائماً في قولك: هذا عبد الله قائماً، بما قبله...وفيه معنى لِمَ قمت في ما شأنك ومالك. قال الله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾".

والجهة الثانية في نصب الاسم: أن ينتصب على أنه خبرٌ للفعل الناقص من النواسخ كخبر كان وظننتُ(٣). وهذا اختيار الكوفيين، قال النحاس(٤): "وقال الكوفيون هو خبر مالكم كخبر كان وظننتُ". وتبقى اختيارات النصب دائرة في دائرة الجواز، متفقة مع ما جعله الفرّاء وجهاً للكلام، ليظهر لنا دقة اختياراته وهو العالم المتقدم على كثير من المعربين والمفسرين. والمراد من (الفعل) في قوله أن تنصب فعلها، هو الحدث الذي يلي عبارة مالك أو ما شأنك(٥). وقد عرض السمين الحلبي الوجهين الآنفين في نصب الاسم بعد هذا التركيب، وقال(٦): "وأجازوا (الكوفيون) مالك الشاتمَ، أي مالك كنت الشاتمَ، والبصريون لا يجيزون ذلك لأنه حال، والحال لا تتعرف، ويدل على كونه حالاً التزام مجيئه في هذا التركيب نكرةً".

- قال الفرّاء: "وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة–٣٨)، مرفوعان بما عاد من ذكرهما، والنصب فيهما جائز، كما يجوز أزيدٌ ضربته، وأزيداً ضربته، وإنما تختار العرب الرفع في "السارق والسارقة" لأنهما غير موقتين، فوّجها توجيه الجزاء، كقولك: من سرق فاقطعوا يده، فـ (من) لا يكون إلا رفعاً، ولو أردت سارقاً بعينه، أو سارقة بعينها، كان النصب وجه الكلام. ومثله: ﴿وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا﴾ (النساء–١٦)"(٧)، وما أجمل ما عرض وأدقّ ما وجه بانياً الحكم في الكلام على المراد منه،

---

(١) =: الكتاب، سيبويه: ٢/٦٠؛ ومعاني القرآن، الأخفش: ١/٢٦٣؛ ومعاني القرآن وإعرابه: ٢/٨٨؛ وإعراب القرآن، النحاس: ١/٢٣٠.

(٢) الكتاب: ٢/٦٠.

(٣) =: إعراب القرآن، النحاس: ١/٢٣٠؛ والكشف والبيان: ١٠/٥٠٥.

(٤) إعراب القرآن: ١/٢٣٠؛ و=: البحر المحيط: ٤/٨.

(٥) =: هامش معاني القرآن: ١/١٦٣.

(٦) الدر المصون: ٤/٦٠.

(٧) معاني القرآن: ١/٣٠٦.

وهي التفات منه رحمه الله تعالى، إذ جعل المزية في الإعراب للمعنى، وإن التركيب يأبى غير ذلك. فاختيار الرفع عنده قائم على دلالة التركيب وأنه أفاد العموم فيمن سرق أو سرقت، وجعله كأسماء الشرط في الإعراب على الابتداء، وهي أيضاً صالحة للعموم في الشرط. وعند سيبويه الاختيار النصب قال[١]: "وقد قرأ أناس: "والسارقَ والسارقةَ" و"الزانيةَ والزانيَ"، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامةُ إلا القراءة بالرفع"، وهذه القراءة لعيسى بن عمر[٢]. قال الزجاج في قراءة النصب[٣]: "وإن كان القارئ بها مقدماً، لا أحب أن يقرأ بها، لأن الجماعة أولى بالاتباع، إذ كانت القراءة سنة"، وعلل سيبويه اختيار النصب بقوله: "وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب لان حدّ الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام"[٤]، قال السيرافي[٥]: "يعني لما كان الاختيار في ألف الاستفهام نصب الاسم على ما شرطنا كان نصبه أولى في الأمر والنهي، لأنهما لا يكونان إلا بفعل".

والمتأمل في كلام الفرّاء يرى أنه قد أجاز فيهما الوجهين (الرفع والنصب) كما يجوز في: أزيد ضربته، وأزيداً ضربته إلا أنه حمل اختيار الرفع على مراد الكلام، وهو ما وافق النص الكريم، فلم يرد البيان الإلهي سارقاً بعينه، وإنما ذكر ذلك على العموم، وقوله تعالى: ﴿ وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا ﴾ دليل آخر على ما ذهب إليه من وجه الرفع فيما لم يحدد ولم يقصد به شخصاً بعينه. قال القرطبي[٦]: "وليس القصد إلى معين، إذ لو قصد معيناً لوجب النصب" والله أعلم.

- قال الفرّاء: "وقوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (الأنعام-٩٤)، قرأ حمزة ومجاهد بينكم يريد وصلكم، وفي قراءة عبد الله ترك لقد تقطع ما بينكم وهو وجه الكلام. إذ جعل الفعل لبين ترك نصباً، كما قالوا: أتاني دونك من الرجال، فترك نصباً وهو في موضع رفع لأنه صفة. وإذ قالوا: هذا دون من الرجال رفعوه في موضع الرفع. وكذلك تقول:

(١) الكتاب: ١/١٤٤.

(٢) =: إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ٢٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٢/١٧١؛ و=: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١: ٤٩٩.

(٤) الكتاب: ١/١٤٤.

(٥) شرح كتاب سيبويه: ١/٥٠٠.

(٦) الجامع لأحكام القرآن: ٦/١٦٦.

بين الرجلين بين بعيد، وبون بعيد إذا أفردته أجريته في العربية وأعطيته الإعراب"[١]. قرأ نافع والكسائي وحفص عن عاصم (بينكم) نصباً، والباقون برفع بينكم[٢]. والحقيقة أن إعرابه على الوجهين معتمد على معنى البين، إذ إنه مستعمل على ضربين، أحدهما: أن يكون اسماً متصرفاً، ويأتي في كلام العرب بمعنى الوصل أو الافتراق، والضرب الثاني أن يكون ظرفاً[٣]. فمن قرأ بالرفع كان المعنى تقطع وصلكم، ومن قرأ بالنصب فهو على الظرف، أي: لقد تقطع الذي كان بينكم[٤]. ويؤيد هذا الوجه قراءة[٥] عبد الله المذكورة آنفاً عند الفرّاء: "لقد تقطع ما بينكم"، قال الأزهري[٦]: "ومن قرأ (بينكم) لم يجز إلا بالموصول، كقولك، لقد تقطع ما بينكم، ولا يجوز حذف الموصول وبقاء صلته، لا تجيز العرب (إن قام زيد) بمعنى: إن الذي قام زيد"، ولم يكن ثمة اتفاق بين المعربين على وجه بعينه، فعند الأخفش الأمر على الجواز، إذ قال[٧]: "لقد تقطع بينكم" بالضم. ولو قال (شقاقاً بينهما) في الكلام فجعل البين ظرفاً كان جائزاً حسناً. ولو قلت (شقاق بينهما) تريد (ما) وتحذفها جاز، كما تقول (تقطع بينَكم) تريد (ما) التي تكون في معنى شيء"، في حين أن الرفع هو المختار عند الزجاج، بقوله[٨]: "والرفع أجود، ومعناه لقد تقطع وصلكم، والنصب جائز. المعنى: لقد تقطع ما كنتم فيه من الشركة بينكم"، وهذا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز حذف الاسم الموصول من عدمه، فقد أجازه الكوفيون، ومنعه البصريون[٩]. ولكل فريق منهم شواهد يستدل بها على صحة كلامه، والذي يعنينا من هذه المسألة، ما اختاره الفرّاء وجعله وجهاً للكلام وقد جرى اختياره مع قراءة القرّاء السبعة المشهورين.

---

(١) معاني القرآن: ١/٣٤٥-٣٤٦.

(٢) =: السبعة في القراءات، ٢٦٣.

(٣) =: الحجة للقرّاء السبعة: ٣/٣٥٧.

(٤) =: معاني القراءات: ١/٣٧٢.

(٥) =: مختصر في شواذ القراءات، بن خالويه، ٤٤.

(٦) معاني القراءات: ١/٣٧١.

(٧) معاني القرآن: ١/٢٥٦.

(٨) معاني القرآن وإعرابه: ٢/٢٧٣.

(٩) =: البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري: ١/٣٣٢.

ثالثاً: الجر: نذكر هنا الآيات التي ورد فيها الاسم مجروراً وقد جعل الفراء الجرّ فيه وجه الكلام.

ت	الآية	اسم السورة ورقم الآية	جزء وصفحة معاني القرآن
١	﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾	فاطر-٣	٣٦٦/٢
٢	﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ ۞ وَحُورٌ عِينٌ﴾	الواقعة-٢٢-٢٣	١٢٤/٣
٣	﴿لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾	الواقعة-٤٤	١٢٩/٣

- قال الفرّاء: "وقوله تعالى: ﴿لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ (الواقعة-٤٤)، وجه الكلام أن يكون خفضاً متابعاً لما قبله، ومثله: ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ (النور-٣٥)، وكذلك: ﴿وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ۞ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ (الواقعة-٣٢-٣٣)، ولو رفعت ما بعد (لا) لكان صواباً من كلام العرب، أنشدني بعضهم:

وَتُرِيكَ وَجْهَا كَالصَّفِيحَةِ لَا ظَمْآنُ مُخْتَلِجٍ وَلَاجَهْمُ
كَعَقِيلَةِ الدَّرِّ اسْتَضَاءَ بِهَا مِحْرَابِ عَرْشِ عَزِيزِهَا الْعَجَمُ"[١]

وهذا ما اتفق عليه القرّاء، ووافق التركيب، من أنه نعت للظل، فهو تابع له في الإعراب، قال الزمخشري[٢]: "لا بارد ولا كريم، نفي لصفتي الظل عنه، يريد أنه ظل، لكن لا كسائر الظلال، سماه ظلاً، ثم نفى عنه برد الظل وروحه ونفعه لمن يأوي إليه من أذى الحر". ثم أورد الفرّاء بعد هذا الوجه، جواز رفعهما، عادّاً ذلك صواباً، وهذا الذي أجازه هو قراءة شاذة لأبي عيلة[٣]. قال النحاس[٤]: "وأجاز النحويون الرفع على إضمار مبتدأ"، وهذا الجواز قال به الفرّاء كما نلاحظ بقوله: "ولو رفعت ما بعد (لا) لكان صواباً من كلام العرب"، وأورد لذلك شاهداً من كلامهم، وهو للمخبل السعدي: وتريك وجهاً كالصحيفة، ثم قال: لا ظمآن مختلج

(١) معاني القرآن: ١٢٦/٣. والبيت للمخبل السعدي. ينظر: المفضليات، المفضل الضبي: ١١٣.

(٢) الكشاف: ٤٦٣/٤.

(٣) =: البحر المحيط: ٨٥/١٠؛ والدر المصون: ٢٠٨/١٠.

(٤) إعراب القرآن: ٢٢٣/٤.

ولاجهم، بالرفع، إلا أن هذا الجواز في العربية خالف الاستعمال القرآني الذي أجرى اللفظين على ما قبلهما، وهو الأصح والمختار، وذلك أن حمل الكلام على الأصل دون تقدير هو الأولى، وجريه على قواعد النحو المنضبطة.

أهم النتائج:

بعد أن تناول البحث مصطلحاً من المصطلحات التقويمية النحوية، التي استخدمها الفرّاء في كتابه معاني القرآن، وهو "وجه الكلام" وقفنا خلاله على مجموعة من النتائج من أبرزها:

- يعد مصطلح وجه الكلام عند الفرّاء وغيره من العلماء دليلاً على الوجه الأسمى والاختيار الأولى في تركيب احتمل أكثر من وجه.
- يربط الفرّاء في اختيار لوجه الكلام بين المعنى والحالة الإعرابية، وذلك مثلاً عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا۟ . . . ﴾، قال إنما تختار العرب الرفع فيهما لأنهما غير مُوقتين، ولو أردت سارقاً بعينه لكان النصب فيهما وجه الكلام.
- يميل الفرّاء دائماً في اختياراته إلى التعليل النحوي، فمثلاً قال في توجيه قوله تعالى: ﴿ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾، رفع ونصب جائز، وإنما كان الرفع فيه وجه الكلام لأنها عامة فيمن فعل، ويراد بها مَن لم يفعل.
- كل اختياراته (رحمه الله) كانت بمثابة نتائج، أقام عليها العلماء من بعده آراءهم في التفسير، واعتمدوا عليها درساً نحوياً ذا شأن.
- ربط اختياراته في (وجه الكلام) بما سمع أو حفظ من كلام العرب، وهذا دليل منه على الاعتناء بهذا الأصل النحوي.
- كان في آرائه يمثل المذهب الكوفي، بأصوله وفروعه.
- وافق في اختياراته لوجه الكلام، قراءة العامة في المسائل التي تتعدد فيها القراءات.

ثبت المصادر

❖ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت٩٨٢هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، الرياض، (د. ت).

❖ إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيميسن، القاهرة، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

❖ إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ) اعتنى به الشيخ خالد العلي، بيروت، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

❖ البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات محمد بن الأنباري، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، القاهرة، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

❖ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، الرياض / المملكة العربية السعودية، (د. ت).

❖ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

❖ الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

❖ الحجة في القراءات السبعة، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق بيروت، ١٤٠١هـ.

❖ الحجة للقراء السبعة، أبو الحسن علي بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دمشق، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بـ(السمين الحلبي) (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دمشق، ٢٠٠٣م.

❖ ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، بيروت –لبنان، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

❖ السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس، ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة، ١٤٠٠هـ.

❖ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن وعلي سيد علي، بيروت، ١٩٢٤هـ– ٢٠٠٦م.

❖ فتح البيان عن مقاصد القرآن، أبو الطيب صديق بن حسن بن علي بن الحسين القِنوجي (ت ١٣٠٧هـ)، عني بطبعه: عبد بن إبراهيم الأنصاري، صيدا / بيروت، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

❖ الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب حسين بن أبي العز الهمداني (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق الدكتور فؤاد علي مخيمر والدكتور فهمي حسن النمر، الدوحة، (د. ت).

❖ الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

❖ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

❖ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: محمد بن عاشور، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

❖ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب، ابن عطية (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

❖ مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد الشافعي بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، القاهرة، (د. ت).

❖ مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، دمشق، (د. ت).

❖ معاني القراءات: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت ٣٧٠هـ) الرياض، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

❖ معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ) تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

❖ معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، القاهرة، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

❖ معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

❖ المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دمشق، ١٤١٢هـ.

❖ المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت ١٦٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، القاهرة، (د. ت).

❖ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن بن أبي بكر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.